



هناك مؤشرات كثيرة من اقتراب العمل السياسي الخارجي من نقطة الحسم، خاصة مع تصاعد الاهتمام الدولي والإقليمي بسوريا، وبعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، الأمر الذي نقل التعاطي الدولي مع سوريا إلى مرحلة جديدة، بعد أن عمل النظام في دمشق وحلفاؤه جاهدين على إعاقة القذافي على الصمود لأطول مدة ممكنة.

وبالطبع حركة الاحتجاج الشعبي في سوريا رأت في ذلك دافعاً معنوياً وسياسياً لمواصلة تحركاتها في موازاة ضبط ساعة التصعيد الدولي على "التوقيت الليبي"، والذي تأخر كثيراً، وفق بعض الأوساط من بداية شهر رمضان المبارك إلى آخره خلافاً لحسابات عواصم إقليمية ودولية.

هذا الأمر يستدعي منا أن ننتقل إلى تطوير خطة العمل الثوري الداخلي بعد أن نقرأ خريطة العمل السياسي القريبة من سوريا، والتي كانت على الشكل التالي:

1- لقد حرصت كلّاً من تركيا وإيران على بذل الجهد من أجل عدم تكرار النموذج الليبي، وأيضاً المثل العراقي في سوريا، ليس من زاوية التدخل العسكري الأجنبي فيه فحسب، بل من زاوية ضرورة تجنب نمو التناقضات الطائفية والمذهبية التي يشهدها العراق. ومن هنا جاء الاتفاق التركي الإيراني على تجنب التدخل الخارجي في سوريا.

2- وطبعاً إيران تعرضت مع حليفها السوري إلى انتكasse في عملية الإمساك بأوراق عدة في المنطقة نتيجة الربيع العربي، لا سيما على الساحة الفلسطينية، حيث اختارت حركة "حماس" الذهاب نحو المصالحة الفلسطينية بالتنسيق مع مصر، بعد التغيير الذي حصل فيها، بحيث باتت "حماس" مع التهدئة الأمنية في غزة.

وهذا - وفق الأوساط المتتابعة للموقف الإيراني - دفع طهران إلى التمسك الشديد بدعم النظام في سوريا؛ لأن سوريا معبرها إلى لبنان لدعم "حزب الله" كما بدا واضحاً في خطاب نصر اللات مؤخراً.

ولأن هذا الأمر مصيرى بالنسبة إلى طهران، سعت إلى دعم النظام بكل الوسائل، فمارست نفوذها مع حكومة المالكي في

العراق لمد سوريا بالدعم الاقتصادي عن طريق بيعها النفط بأسعار مخفضة، وتسهيل تصريف البضائع السورية عن طريق الحدود العراقية، فضلاً عن التسهيلات المصرفية، في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية على سوريا.

أيضاً سارعت طهران إلى مد دمشق بالسيولة المالية بما يحول دون انهيار سعر صرف الليرة السورية بفعل الأحداث والانكماس الاقتصادي، وهذا الدعم الإيراني مكّن النظام من حماية وضعه الاقتصادي لأشهر مقبلة.

لكن في الفترة الأخيرة، بدا أن هناك تغير في موقف نصر اللات، إضافة إلى دعمه النظام قال: "نريد سوريا القوية بالإصلاحات والتطوير... ودفع الأمور إلى الحوار والمعالجة السلمية". إلا أنه تراجع عندما قال: "لا يمكن أن يمشي أحد بالإصلاح سريعاً، تحت الضغط". أعتقد أن كلامه يمكن أن نقرأ مع تصريحات المسؤولين الإيرانيين في نفس السياق. نوع من إحداث التوازن، في ظل "الصراع على سوريا" بين القوى الإقليمية والدولية.

3- أيضاً بدأ الموقف الإيراني يتتطور من خلال تعديل لهجة كبار المسؤولين الإيرانيين الذين باتوا يتحدثون عن ضرورة (الإصلاحات الواسعة)، والحوار بين (الحكومة والشعب)، والتجاوب مع تطلعات الشعب... الخ.

4- أما الجانب التركي فقد قرر سلوك هذا التوجه لاقتناعه بأنه يجب توظيف الضغط الخارجي الدولي، المرفوض من أنقرة، من أجل إقناع النظام بوقف القتل والإقبال الجدي على الإصلاحات، نظراً إلى أن أفق الأزمة مسدود، فلا الحركة الاحتجاجية سوف تتوقف، خاصة مع تصاعد نزيف الدماء، وشعور النظام أن المعارضة لن تستطيع إسقاطه في الوقت الراهن، ضمن المعادلة الدولية الحالية، لا سيما أن المعارضة ما زالت غير موحدة لا في القيادة ولا في البرنامج.

5- انضمام روسيا قريباً إلى الضغوط على النظام، والقبول بقرار دولي بعقوبات على النظام، لاعتقاد موسكو بأن سياسة قتل المتظاهرين باتت لا تحتمل، وأنها تعطي لنفسها مهلة أسبوعين قبل أن تنضم إلى الدول الداعمة للعقوبات بهذه الطريقة أو تلك. خاصة مع ركون النظام وإصرار أركانه على الحل الأمني، والذي من المحتمل أن يحول البلاد إلى حربأهلية.

6- الضغط العربي باتجاه وقف نزيف الدماء، وإجراء الإصلاحات والدخول مع المعارضة في حوار للخروج من الأزمة تحت مظلة الجامعة العربية، حيث تم تشكيل لجنة لتحقيق هذا المسار، ولكن سرعان ما رفضه النظام واعتبره تدخلاً في الشأن الداخلي السوري، الأمر الذي اضطر أمين الجامعة العربية للذهاب إلى الأسد لمحاوله إقناعه بما يسمى بالفرصة الأخيرة.

7- وصول لجنة تنسيق المعارضة إلى الدوحة في محاولة لتوحيد جهودها، والخروج بالمجلس الانتقالي المؤقت، لإتاحة الفرصة لمخاطبة العالم الخارجي بخطاب موحد يجمع أطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج.

وباعتبار أن الوضع الخارجي أصبح مؤهلاً للتصعيد الداخلي من قبل الثوار والوصول لنقطة الحسم، أصبح من الضروري اتخاذ الخطوات التالية تجاه الجهات التي تشكل خطر على الثوار، وتحدد من امتداد الثورة:

1- الشبيحة:

هذه الفئة الخارجة عن القانون والتي تحدث ضرراً كبيراً بالثوار، وتعيين رجال الأمن على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المطلوبين، وإلقاء القبض عليهم، والمعلوم أن عدد الشبيحة الذين استخدموه للتكميل بالمتظاهرين وأهالي المدن السورية ليسوا أكثر من (38000) ثمانية وثلاثون ألف شبيح جلهم من المجرمين العاديين الذين أخرجوا من السجون أو المهربيين أو العاطلين عن العمل والمخبرين، وبعضهم أعضاء في حزببعث الحاكم، ولذلك من الآن فصاعداً لن يتم التساهل مع هذه الفئة؛ فإما أن تقف على الحياد، أو أن تلقى العقاب اللازم ويكون ذلك من خلال استعمال بعض الأدوات السلمية التي يستعملونها هم خلال الأشهر الخمسة الماضية؛ كالهراوات، والشباب أولى القوة الذين يحمون المظاهرات.. ملئين كانوا أم غير ملئين، بحيث يشعر كل شبيح أنه من الآن فصاعداً سوف يحمل روحه على كفة إن أراد الخروج مع الأمن، فأعدادنا كبيرة لن يستطيعوا الثبات أما ضربات الثوار.

2- العوainية:

ضررهم كبير، ولكن يمكن التغلب عليهم من خلال إيقاع الأذى بهم، وتهديد أهاليهم، والتشهير بهم والإضرار بمتلكاتهم الخاصة، والتعليم على بيوتهم وسياراتهم وطردهم من مناطقهم، والاستفراد بهم ومتابعتهم وعركم.

3- الأمن:

وهي العناصر المدربة والمنظمة في النظام، وهو الذين يحدثون الفرق في المعادلة، ويمكن التعامل معهم من خلال السلاح الدفاعي الأنفع وهو المولوتف، والقنابل الصوتية، والحجارة. أما بالنسبة للباصات والسيارات الكبيرة التي تنقلهم فيمكن التغلب عليها من خلال: (نشر المسامير الكبيرة عند وصول الباصات لبشرة الإطارات، وملئ خزانات وقودهم بالرمل لتخريب المحركات، أيضاً بخ الزجاج الأمامي بالدهان الأسود، أو ضربه بالبيض النيء... الخ).

إن معاقبة رجال الأمن والعوainية والشبيحة دون التعرض للأرواح لا أطنه ينفي صفة السلمية عن الثورة.

4- الجيش:

الذي يستخدمه النظام للتخييف والإرهاب ومساندة الشبيحة والأمن على أداء مهامهم، وهذا الجيش خط أحمر، لا أنصح في هذه المرحلة الاقتراب منه إلا من خلال استخدام الأدوات التي تعرقل تقدمه فقط، من خلال وضع حواجز إسمنتية في منتصف الطرق، وحفر الطرق حفر عميق، ووضع حدايد ثلاثة متباينة من البولاز في الطرق لإعاقة حركة المجنزرات، وترك التعامل المسلح مع الجيش للواء الضباط الأحرار.

5- التجار ممولو الشبيحة:

هذه الشرحية هي الأخطر على الثورة ولكنها لا تعرف إلا لغة المصالح؛ لأنهم يمولون الشبيحة والدولة بالمال اللازم لاستمرارهم في كبح جماح الثوار، وهؤلاء يمكن التعامل معهم بالتدريج، في البداية يمكن وضع المناشير في مكاتبهم، وتحذيرهم من استمرارهم في دعم النظام، ومن ثم حرق مستودعاتهم، ومكاتبهم، وسياراتهم. وتهديدهم بالوصول إلى بيوتهم، كما يفعل النظام مع المؤيدين.

فالمرحلة الحالية تتطلب منا تصعيد العمل الثوري مع التقليل من خطر العناصر الموالية للنظام، لتحقيق الكفاءة والفعالية الالزمة في الأداء المطلوب، للوصول إلى الهدف المنشود والمتمثل بإسقاط النظام، وبناء الدولة الحديثة، والدخول إلى العالم الحديث من بوابة الحرية والكرامة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، من خلال بناء مجتمع متحضر، يعيد لسوريا أمجادها – إن شاء الله –.

المصادر: